تعاليق على منهج القرطاجني العَروضي

في كتاب: (منهاج البُلَغاء، وسِراج الأدباء)،

لأبي الحسن؛ حازم القرطاجنّي (-684هـ)،

تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة،

دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1981/2م

أولاً: توطئة لا بد منها

لسنا هنا بصدد التعريف بكتاب: (**منهاج البُلَغاء**) للقرطاجنّي، على أهميته البالغة، ولا التعليق على أقسامه الأربعة، والتي فُقِدَ أوَّلُها، وجاء الثاني في (**المَعاني**)، والثالثُ في (**المَباني**)، والرابعُ في (**الأسلوب**) [1]. ولكنْ ستقتصر **تعاليقُنا** على **منهجهِ العَروضي**، الذي بسَطَهُ في **الباب** (أو المنهَج) **الثاني** من قسم (**المَباني**) [2]، والذي خصّص فَصْلَيهِ الأوّلَين للحديث عن "العِلْم **بمجاري الأوزان وأبنيتها**"، وعن "**ضروب التركيبات المتلائمة، والترتيبات المتناسبة**". ونعني بذلك نظريتَهُ الجزئية في (علم العروض العربي)، التي أقامها -كما قال- على "**الاعتبارات البلاغية في تناسُبِ المسموعات، وتناسُبِ انتظاماتها، وترتيباتها**".

ونظراً إلى أن لغةَ القرطاجني في كتابه لغةٌ (**مُستَصعَبَة**) كما وصفها المحقق، وهي أقربُ إلى لغة (**المَناطِقة**)، ويَحتَكِمُ فيها إلى ما يُسمّيه: (**مقاييس البلاغة وقوانينها**)، مُعْمِلاً في تحليلاته **النظرَ العقلي، والذائقة** الشخصية، محاولاً النفاذ إلى **دقائقِ مسائلها وخفاياها**[3]؛ وقبل الغوص في عمق نظريته العروضية، رأينا أن **نُجمِلَها، ونُعيدَ ترتيب شَتاتِها**، بِما يُقَرِّبُها للقارئ، ويمكّننا من النظر في تلك القوانين والآراء، لنقدها، والتعليق على ما جاء فيها.

***

فالقرطاجنّي ينكرُ -بدايةً- نظريةَ (**الدوائر الخليلية**)، وما تمخّضتْ عنه من أصولٍ وأوزانٍ مهمَلة، **وتركيباتٍ غير متناسبة**. ولا يُؤمنُ بضرورة انفكاكِ الأوزان من بعضها بعضاً، **لأنها أمورٌ عارضَة، لحِقَتْ الأوزانَ اتفاقاً**، وأوردَها مَنْ أوردها "على أنها (**مُلْحةٌ عَرَضِيّة**). **فأكثر الدوائر ينفكُّ عنها أوزانٌ مهمَلة أو ثقيلة أو متنافرة أو (غيرُ متلائمة)**

---

(1) جعلَ القرطاجني كتابه **أربعةَ أقسام (أولها مفقود)**، وجعلَ كل قسمٍ **أربعةَ أبواب** (سمّاها بالمناهج)، وقسم كل باب أو منهج إلى عدد من الفصول، راوَحَ في تسميتها بين (مَعْلَمٍ أو معرف)، ثم قسم كل فصل منها إلى عدد من الفِقَر، راوَحَ في عناوينها بين كلمتي: (إضاءة وتنوير)، وربما ختم الباب بعد ذلك بما سماه: (المأمّ).

(2) ص226 فما بعد

(3) انظر مقدمة المحقق.

التركيب، كما أنّ هنالك **دوائر أخَر** غيرها، لا عَدَّ لها، لم يُستعمَل منها شيء، كما يقول. فينبغي "ألاّ يُعتَقَد في وزنٍ من الأوزان أنه مُفتقِرٌ -في وضْعِه- إلى أن يُفَكَّ من نِظامٍ آخر"، وإنّما يُحتاجُ في ذلك إلى: **استقصاء ضروب تركيبات الأسباب والأوتاد، واستقصاء ما يتركّب منها من الأوزان**[1]. ولذلك فهو يرى أنّ النظرَ البلاغيَّ يقتضي "أنْ **يُعْدَلَ بكثيرٍ من تقديرات الأوزان عمّا قَدّرَ به العروضيون**، إذ كانوا **جُهّالاً بطرق التناسب والتنافر**، حتى إنهم جَزَّءوا كثيرًا من الأوزان **تجزئةً وقعوا بها في حَيِّز الوضْعِ المتنافر**"[2] وأنهم "فقَراءُ إلى أن يقتبسوا **تصحيحَ أصول صناعتهم**، بناءً على معرفة جهات **التناسُب البلاغي للمسموعات وانتظاماتها**[3]. ويُنادي بعدم التسليم للعروضيين بقِسْمتهم تلك. ويُتابع: "فلذلكَ حقّقْنا في كلِّ وزنٍ **تجزئتَه المتناسبة**"[4].

.....

وتقوم التفاعيل المختلفة عند القرطاجنّي على **ستّة مقاطع** عَروضية (يسميها: **الأرجل**)[5]، يُشارِكُ الخليلَ في أربعة منها، وينفردُ لنفسه بمقطعين، أصليَّين عنده، وإنْ كانا عِلِّيَّين عند الخليل.

1-**فسببٌ خفيف**: يتركّب من متحركٍ فساكن (/ه)، نحو: (مِنْ).

2-**وسببٌ ثقيل**: يتركّب من متحركين (//)، نحو: (لَكَ).

3-**ووتدٌ مجموع**: يتركّب من متحركين فساكن (//ه)، نحو: (لَقَدْ).

4-**ووتدٌ مفروق**: يتركّب من متحركين بينهما ساكن (/ه/)، نحو: (كَيْفَ).

5-**وسببٌ مُتَوالٍ**: يتركّب من متحركٍ فساكنين متواليين (/ه ه)، نحو: (قَاْلْ) بتسكين اللام.

6-**ووتدٌ مُتَضاعِفٌ**: يتركّب من متحركين فساكنين (//ه ه)، نحو: (مَقَاْلْ) بتسكين اللام.

والسببُ الثقيل والوتدُ المفروق لا يقعان إلا في صدور الأجزاء وتضاعيفها.

والسببُ المتوالي والوتدُ المتضاعف لا يقعان إلا في نهايات الضروب، والأعاريض المصرّعة.

أما **السببُ الخفيف والوتدُ المجموع** فيقعان كلَّ موقع، وتُبنَى منهما أكثرُ الأوزان.

....

---

(1) ص230-232.

(2) ص230-232.

(3) ص226.

(4) ص231.

(5) ص236.

ولم يَعتدَّ **الفاصلةَ** (///هـ)، **ولا الفاضلةَ** (////هـ) مقطعين قائمين بنفسيهما، ولا يُبْنى عليهما أي وزنٍ من أوزان الشعر. فالفاصلتان المعروفتان في بحرَي: (**الكامل و الوافر**) تتركبان من (سبب ثقيل، فسبب خفيف)، موافقاً برأيه بعض العروضيين[1]. أمّا فاصلتا (**متَفاعلَتن** ///هـ///هـ) **الخببية**؛ فتترّكّبان عنده معاً من: (سببٍ ثقيل، فوتد مفروق، فوتد مجموع)[2]!.

....

ووفقاً للقرطاجني[3]، فإنّ:

1-ممّا بنوه من الأسباب الخفيفة، والأوتاد المجموعة: **الطويل والبسيط والمديد والمتقارب والرجز والهزج والرمل. [والمخلَّع واللاحق]**.

2-ومما بنوه من الأسباب الثقيلة، والأوتاد المجموعة، والمفروقة: **الخبب**.

3-ومما بنوه من الأسباب الثقيلة والخفيفة، والأوتاد المجموعة: **الوافر والكامل**.

4-ومما بنوه من الأسباب الثقيلة والخفيفة، والأوتاد المجموعة، والمفروقة: **المقتضب**.

5-ومما بُني من الأسباب الخفيفة، والأوتاد المجموعة، والمفروقة، والمتضاعفة: **المجتث [والدوبيت والمنسرح]**.

*وقد سَها هنا عن ذِكْر موقع (**المخلّع واللاحق**)، فأضفناهما للمجموعة الأولى، وموقعِ (**الدوبيت والمنسرح**)، فأضفناهما للمجموعة الخامسة، كما ترى. وكان من حقّ (**السريع**) أن يُفرَدَ في مجموعة سادسة، تخصّ ما بُنِيَ من (الأسباب الخفيفة، والأوتاد المجموعة، والمتضاعفة). وأن يُفردَ (**الخفيفَ**) في مجموعة سابعة، تخصّ ما بُنِيَ من (الأسباب الخفيفة، والأوتاد المجموعة، والمفروقة). وذلك بناءً على ما كتبه عن هذه البحور لاحقاً.

....

وقد أقام القرطاجني **تفاعيله الأصيلة** على هذه المقاطع الستّة، فانتظمت له **اثنتا عشرة تفعيلة**[4]:

*ما تركّبَ من سبب ووتد: وهي (**خماسيتان وسداسيتان**): (**فاعلن**) و(**فعولن**)، و(**فاعلانْ**) و(**فاعِ لانْ**).

*ما تركّبَ من سببين ووتد: وهي **خمس** (**سباعيّات**): (**مستفعلن**)، و(**مفاعيلن**)، و(**فاعلاتن**)، و(**متَفاعِلن**)، و(**مفاعلَتن**).

*ما تركّبَ من وتدين وسبب: وهما (**ثُمانيتان**): (**مُتَفاعِلَتُن=مُتَ فاعِ لتن**) و(**مُستَفعِلَتن=مُسْ تَفْعِ لتُن**).

---

(1) انظر الغامزة ص6.

(2) ص231، ص237.

(3) انظر التنوير رقم 8، ص237.

(4) انظر التنوير رقم 10، ص253-254.

*ما تركَّبَ من وتد وثلاثة أسباب، وهي تفعيلةٌ **تساعية: (مستفعلاتن)**.

منكِراً (**مفعولاتُ**)، ومتفقاً مع الخليل في سبع تفاعيل، ومُحدِثاً لنفسه **خمسَ تفاعيل أخرى**.

.....

وتُبْنَى الأوزان عنده من اقترانِ هذه التفاعيل، اقتراناً تَبرُزُ فيه مظاهرُ **التّناسب والتلاؤم**، وتنتفي فيه مظاهرُ **الثقل والتنافر**.

وقد جاهد القرطاجنّي في محاولةٍ رائعة **لإظهار أسباب (التلاؤم أو الثقل أو التنافر) في كيفية اقتران التفاعيل وتزاوجها لتركيب الأوزان. فذكر مِنْ وجوهِ التنافر والثقل:**

1. **وقوع السبب الثقيل** (//) **والوتد المفروق** (/ه/) **في نهايات التفاعيل**. وذلك لأن النهايات هي مظانُّ اعتمادات، ومقاطع أنفاس، فيكون وقوع الحركات هنالك غير ملائم للنفوس، وثقيلاً عليها.

   رافضاً بذلك: (**مفعولاتُ**) التي وقعَ فيها الوتد المفروق آخِرًا، وليس ثَمّةَ تفعيلة يقع السبب الثقيل في آخرها.

2. **وقوع الفواصل** (///ه) **في نهايات الشطور**. ويَعُدُّ ذلك **مستثقلاً** عنده؛ ولذلك تحتملُها الشطور القصيرة والمتوسطة **كالمقتضب والخبب**، ولا تحتملها الشطور الطويلة **كأصل الوافر التام**، كما يقول.

3. **تقدّم السباعي المفرد على المتشافعين** (أي على التفعيلة المكررة)، كما في (**المجتث الخليلي**)، الذي يساوي في الدائرة الخليلية: (**مستفعلن فاعلاتن فاعِلاتن)!** فالعربُ -كما يقول- **لم تُضاعف سباعيًّا بعد مفرد**، وإنّما ضاعفت خماسيًّا لأنه أخف كما في **المديد**: (**فاعلاتن فاعلن فاعلن**) وما دعوناه بالبحر **اللاحق**: (**مستفعلن فاعلن فاعلن**).

4. **بناء الوزن على أجزاء كلّها يقعُ الخفيفُ فيها صدرًا والثقيلُ عجُزًا**. منكِراً بذلك (**المتدارَك**) الذي تتكرر فيه (**فاعلن**) أربع مرات[1].

5. **اجتماع التفاعيل المتضادّة** (أي المتخالفة في ترتيب مقاطعها)؛ ويُستنتجُ ذلك من حديثه عن قبول العروضيين لِ (**فاعلاتُ**) مع (**فعولاتُ**) في (**المقتضب**)، وهما تفعيلتان متضادتان، كتضادِّ (**فاعلن وفعولن**)[2].

.....

ورأى أنّ (**التركيبات المتناسبة**) للأوزان تكون "**باقتران المتماثلات**" من التفاعيل، أي: باقتران التفعيلة مع نفسها، وذلك في الأوزان الساذجة، **وباقتران** "**المتضارعات**" منها[3]، وذلك في الأوزان المركّبة.

---

(1) ص230-231، و238-241. في معرض ردّه على عَدِّهم أصلَ (**المجتث**) مؤلّفًا من: (**مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن**).

(2) سا. ص235.

(3) سا. ص248.

والتضارُعُ عنده يعني:

-مماثلة تفعيلةٍ لصدر تفعيلة أخرى مثل: (**فعولن ومفاعيلن**)، (**فاعلن وفاعلاتن**).

-أو مماثلة تفعيلةٍ لعجُزِ أخرى مثل:(**فاعلن ومستفعلن**)،

-أو مماثلة صدر تفعيلةٍ لعجز أخرى مثل (**فاعلاتن ومستفعلن**) و(**مفاعيلن وفاعلاتن**).

-أو تكون نسبة الصدر إلى الصدر فيما ينقص عنه هي نسبة العجز إلى العجز فيما ينقص عنه مثل: (**فاعلن ومفاعلتن**)، كذا**!**

-ومن التضارع عنده (دون أن يورد المثال)؛ **ثماثلُ الصدرين أو العجزين!**.

-ويُشترط في التضارع **المساواة بأكثر حروف الجزءَين**

-كما يُشترط **عدم التضاد** في الوضع نحو: (**مستفعلن ومفاعيلن**) و(**مفاعلتن و متفاعلن**) و(**فاعلن و فعولن**).

-وأحسن التركيب ما وُضِعَ فيه أحد المتضارعين **مما يلي الحيّز الذي ضارَعَهُ** من صاحبه، نحو وضْعِ [**فَعولن مفاعيلن**] من الطويل، ووضْعِ [**مستفعلن فاعلن**] من البسيط. ولهذا رُفِضَ مقلوبُ وضعَيهما، لأن [**مفاعيلن فعولن**]، و[**فاعلن مستفعلن**] لا يُحقّقان ذلك الوضْع المتناسب.

......

وهكذا تترّكبُ الأوزانُ عند القرطاجني من [**خمسة**] **أصناف** من التفاعيل: "**خماسيات،** [**وسداسيات**] **وسباعِيات،** [**وثمانيات**] **وتُساعيات**"[1].

*فأمّا ما تركّبَ من **الخماسيات الساذجة** (**المتماثلة**):

1-**فالمتقارب**: (**فعولن**) أربع مرات.

[ولم يقُمْ عنده على (**فاعِلن**) بحرٌ قائمٌ بذاته، **للثقل** الناجم عن **بنائه على أجزاء كلّها يقعُ الخفيفُ فيها صدرًا والثقيلُ عجُزًا**] [2].

...

*وأما ما تركّب من **السباعيات الساذجة** (**المتماثلة**):

---

(1) على الرغم من الخلل في قوله أول الفصل ص226: إنها "متركّبةٌ من (**ثلاثة**) أصنافٍ من الأجزاء: (**خماسيات وسباعيات وتُساعِيات**)"، فسنلاحظ أنه يعتمد (**السداسيات**) و(**الثمانيات**) لاحقاً، حيث وصفَها بذلك مرات عدّة، واستخدمها في تركيب أوزانه، تفاعيلَ **أصيلة**، لا مُزاحفة ولا معلولة.

(2) ص231.

2-**فالكامل**: (**متفاعلن**) ثلاث مرات

3-**والوافر**: (**مفاعلتن**) ثلاث مرات، تصير الثالثة منها بحذف السبب الأخير، وإسكان ما قبله إلى: (**فعولن**)، [وهو ما يُسمّى (**القطف**) عند الخليل].

4-**والرجز**: (**مستفعلن**) ثلاث مرات

5-**والرمل**: (**فاعلاتن**) ثلاث مرات، تصير الثالثة منها **بحذف** السبب الأخير إلى: (**فاعلن**)

6-**والهزَج**: (**مفاعيلن**) ثلاث مرات، لكنهم التزموا إسقاط الثالثة جملةً، [فهو **مجزوء وجوباً**].

...

*وأما ما تركّب من [**الثمانيات**][1] **الساذجة** (**المتماثلة**):

7-**فالخبب**: (**متَفاعِلَتن**) مرتين.

[ولِمَ يُعلّل لِمَ لمْ يَقُمْ على: (**مستفعِلَتُن**) عنده بحرٌ قائمٌ بذاته].

...

*وأما ما تركّب من **التساعيات الساذجة** (**المتماثلة**):

8-**فالمخلّع**: (**مستفعلاتن**) مرتين.

...

*وأما ما تركّب من **خماسيات وسباعيات** (**متَضارِعة**)، فأصلُ بِناء أشطارها على **أربع تفاعيل**:

9-**فالطويل**: (**فعولن مفاعيلن**) مرتين، التزموا في عروضه **القبض**: (**مفاعلن**).

10-**والبسيط**: (**مستفعلن فاعلن**) مرتين، التزموا في عروضه **الخبن**، وفي ضربه **الخبن** أو **القطع**.

11-**والمديد**: (**فاعلاتن فاعلن**) مرتين، التزموا فيه **الجَزْءَ**، فبقي على: (**فاعلاتن فاعلن فاعلاتن**).

12-**والمقتضب**: (**فاعلن مفاعلتن**) مرتين، لم يستعملوه إلا (**منصوفا**)، أي محذوفَ النصف!

13-و[**اللاحق**]: (**مستفعلن فاعلن فاعلن**)

...

*وأما ما تركّب من **سباعيات** و[**سداسيات**][2] فبِناء أشطارها على ثلاثة أجزاء:

---

(1) وهِمَ فجعله من (**التساعيات**) بقوله (ص229): "وأما ما تركّبَ من **التساعية** الساذجة **فالخبب**"! على الرغم من ذِكْره ما يتركب من (**جزئين ثُمانيين**) ص246، وليس غير الخبب!

(2) وهِمَ فجعلهما مع **الخفيف** في جملة (**السباعيات المتغايرة**)! وقد ذكر (ص246) ما يتركب من (**سباعيين وسداسي**)، وليسَ ثمّةَ غير **السريع والمجتث**!

14-**فالسريع**: (**مستفعلن مستفعلن فاعلانْ**)، بتأخّر المفرد على المتشافعين.

15-**والمجتث**: (**مستفعلن فاعلاتن فاعلانْ**)، بتقدّم المفرد على المتشافعين!

...

*وأما ما تركّب من **سباعيات متغايرة** فبِناء أشطارها على ثلاثة أجزاء؛ **مزدوجان ومفرد**:

16-**والخفيف**: (**فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن**)، بتوسّط المفرد بين متشافعين.

...

*وأما ما تركّب من **[ثُماني**[1] **وسباعيين]**:

17-**فالدّبيتي**: (**مستفعلتن مستفعلن مفتعلن**)، **نسَقَ انحدار** من الثقيل إلى الخفيف!

...

*وأما ما تركّب من **تُساعي** و**سباعي** و**خُماسي**:

18-**فالمنسرح**: (**مستفعلاتن مستفعِ لن فاعلن**) **نسَقَ انحدار** أيضاً، والتزموا **الخبنَ** في الضرب.

......

ثانياً: تعاليق على منهج القرطاجني العروضي

يُنكِر القرطاجنّي من البحور: **المُضارِعَ**، و**المتَدارَك** (الذي يقوم على **فاعلن**)، ويجعل (**المخلّع**) الذي يُجرون ضربه على (**فعولن**) بحراً قائماً بذاته وبتجزئته، يُسميه: (اللاحقَ)، **ويُثبِتُ** من البحور **المستحدثةً** (**متناسبةَ** التركيب): **الخَبَبَ، والدبيتي**، و(**بحراً**) **لم يُسَمِّه**: (**مستفعلن فاعلن فاعلن**)، دَعَوناه نحن (**باللاحِق**)، وتركنا (**للمخلّع**) اسمَه المعروف، ليصيرَ عددُ البحور عنده: **ثمانية عشر بحراً** مستعمَلاً، كما بيّناه في التوطئة.

وهو بذلك **يوافقُ الخليلَ** في تركيبات **عشرة بحور**، هي: (**المتقارب، والكامل والوافر، والرجز والرمل والهزج، والطويل والبسيط والمديد، والخفيف**)، فليس لنا عليها كثير كلام. بينما **يُخالفُه** في تركيب: (**السريع والمُقتَضَب والمُجتَثّ والمُنسرِح، والمخلّع**). كما **يُخالفُ العروضيين** في تركيب بحرَي: (**الخبب والدوبيت**) المستحدَثين. ويجعل **مجزوءَ البسيط** رأساً **للمجتث** عنده.

وعلى الرغم من أنه لم يتحدّث عن (**المهمَلاتِ**) من البحور، إلا عرَضاً، ومع ذلك فهو يؤمن بأصولٍ غيرِ مستعملةٍ لبعضِ الأوزان؛ **كالمقتضَب** الذي لا يُستعمَل عنده إلاّ (**مَنصوفاً**)، **والمديدِ والهزَجِ** اللذَين لا يُستعملان

---

(1) وهِمَ فجعله (**تساعياً**)، على الرغم من اعترافه ص246 أن (**مستفعلتن**) ثُمانية!

عنده إلا (**مَجزوءَين) وجوباً**، وكالتزامِ (**القَطْفِ**) في **الوافر**، و(**الحذفِ**) في **الرمَل**. وفي ذلك شيءٌ مما عابَه على الخليل في نظرية الدوائر. إذْ لا دليلَ للقرطاجنّي أيضاً على وجود تلك (**الأصول المهمَلة**) في واقعِ الأوزان، إلا التنظير الذي يُوافق نظرته.

....

ويبدو أن القرطاجني –في مسألة **تضارع التفاعيل**– كانَ مطّلِعاً على آراء **ابن الفرخان** قبله (القرن السادس الهجري)، في **تفاضل التفاعيل**، واعتدالها أو استثقالها، دون إشارة منه إلى ذلك، أو أنهما كانا يَصدُرانِ عن منبع واحد، لم يُشِرْ أي منهما إليه!

فإنّ مما ذكره ابن الفرخان من ذلك[1]:

–موافقةُ التفعيلة الأقصر صدرَ التفعيلة الأطول، فتُقدَّم الأقصرُ منهما، نحو: (**فعولن مفاعيلن**).

–موافقةُ التفعيلة الأقصر عجُزَ التفعيلة الأطول، فتُؤَخّر الأقصرُ منهما، نحو: (**مستفعلن فاعلن**).

وهذان الشرطان هما عند القرطاجني، كما رأينا[2].

وواضح أن مسألة **التضارع** هذه إنما **بَناها القرطاجنّي على أصول الأوزان**، فلم يُراعِ فيها ما تَؤولُ إليه بالزحافات والعلل المختلفة. فربّما آلت الصورة المزاحَفة للوزن إلى **تركيبٍ تختلّ فيه شروط التضارُع عنده**، كالذي أشار إليه من إجازة العروضيين لمجيء المقتضَب على (**فعولاتُ مفتعلن**) بدلاً عن (**فاعِلاتُ مفتعلن**) ففسد الوزن، واختلّ تركيبه. وهذا **يضَعُ نظرية التضارُع برمّتها في دائرة الشك**، لأن الأوزانَ بعد الزحاف أو العلّة تبقى صحيحةَ الإيقاع، وربما تحسّنَ إيقاعُها بعد الزحاف، كالذي يحصل في الخفيف والمنسرح والمخلّع.

.....

وعلى الرغم من إنكار القرطاجني لِ(**مفعولاتُ**) في بحرَيْ **المنسرِح والمقتضَب**، إلاّ أنه لم يتخلّص من فكرة **الوتد المفروق** فيهما، وكلّ ما فعَلَه هو نقْلُ الوتد المفروق من آخر (**مفعولاتُ**) إلى وسط تفعيلةٍ أخرى هي (**مسْ تَفْعِ لن**) من بحر المنسرح، وإحداثُهُ في تفعيلة أخرى هي: (**فاعِ لن**) من بحر **المقتضَب**، لأنه يرى أن التفعيلةَ يجب أن تنتهي بساكنٍ لا متحرّك.

....

وقد **جمعَ في بعض تفاعيلِه وتدين**، مما لا يجوز عند الخليل. وذلك في (**متَفاعلَتن**) من الخبب، التي بناها على: (**سبب ثقيل**، **فوتد مفروق**، **فوتد مجموع**)، وفي (**مستفعلَتن**) من الدوبيت، التي بناها على: (**سبب خفيف**،

---

(1) الإبداع في العروض (مخطوط).

(2) ص247. ولابن الفرخان شروط أخرى، ليس المقامُ هنا مقام التفصيل فيها.

فوتد مفروق، **فوتد مجموع**). فكأنه يرفض اجتماع وتدين مفروقين، أو وتدين مجموعين، في تفعيلةٍ واحدة، وإنْ لم يُشِر إلى ذلك. وسنتحدّثُ عن الخلل في تركيب هاتين التفعيلتين عند الحديث على بحريهما.

.....

وفي البحور؛ يرفض **القرطاجني**(1) أن يكون **للمتدارَك** –المبني على: (**فاعلن**) أربعَ مرات– وجودٌ أصلاً، فيقفُ بذلك إلى صفِّ الخليلِ في اعتباره بحراً (**مهمَلاً**)، لم يُكتَبْ عليه شعرٌ صحيح.

ويُعلِّلُ رفضَه إياه بما فيه من **التنافر والثقل**، لأنه كما يقول: "**مبنيّ على أجزاء كلُّها يَقَعُ الخفيفُ فيها صدرًا والثقيلُ عجُزًا**". حيث وقع السببُ الخفيفُ فيها صدراً، والوتد عجزاً. ولذلك لم يَقُمْ المتدارَكُ عنده بحراً قائماً بذاته، بينما قام (**المتقارِبُ**) على (**فعولن**) التي وقع الوتدُ فيها صدراً والسبب عجزاً.

ويُفهَم من ذلك أن **الأوتادَ عنده أثقلُ من الأسباب**. ولكنّ القرطاجني سكَتَ عن وصفِ بقية التفاعيل بمثل ذلك. فلم يُفرّق –مثلاً– بين (**مستفعلن**) و(**مفاعيلن**) خِفّةً وثِقَلاً.

وعلى الرغم من وَجاهَةِ رفْضِ المتدارَك عموماً، إلا أنّ تعليلَ القرطاجني للثقل فيه لا ينسجمُ مع واقِع الشعر العربي، فلو كان تعليلُه صحيحاً لم يَنشأ عن (**مستفعلن**) (**بحرٌ تام**) هو **الرجز**، وعن (**مفاعيلن**) (**بحرٌ مَجزوءٌ**) هو **الهزَج**، حيثُ كره العربُ في الهزَجِ التّمام، على الرغم من بناءِ (**مفاعيلن**) فيه بحيثُ يقع الثقيلُ فيها صدراً، والخفيفُ عجُزاً، وبِناءِ (**مستفعلن**) في الرجز بحيثُ يقع الخفيفُ فيها صدراً، والثقيل عجُزاً.

كما أن سياقَ **البسيط**: (**مستفعلن فاعلن**)، وقد اجتمعت فيه تفعيلتان يقع الخفيفُ فيهما صدراً، والثقيل عجُزاً، مضادٌّ لسياقِ **الطويل**: (**فعولن مفاعيلن**)، وقد اجتمعت فيه تفعيلتان يقع الثقيلُ فيهما صدراً، والخفيفُ عجُزاً! وليسَ بينَ البحرين ما يرفع قَدْرَ أحدهما على الآخر، فهما من أكثر بحور الشعر العربي دوراناً على ألسنة الشعراء.

بل إن عدداً من بحور الشعرِ العربي تتركبُ من تفاعيل (يقع **الخفيفُ فيهما صدراً، والثقيل عجُزاً**)، كالرجز والسريع والبسيط والمديد والمنسرح، ناهيكَ عن الرمل والخفيف والمقتضَب والمجتثّ.

ومن جهة أخرى؛ فنحنُ نرَى أن القرطاجنّي –كغيره من العروضيين– لم يتنَبّهْ إلى استعمال القدماء **مُقصّرات المتدارَكِ**، كقول أبي العتاهية (–211هـ) على: (**فاعلن فاعلاتن**)(2):

---

(1) ص229–237.

(2) ديوانه ص 618. وإن توهّم معظمُ العروضيين فأرجعوها إلى مجزوء الخفيف: (**فاعلاتن فعولن**)! في حين اعتدَّها بعضهم من مربع البحر "**الممتدّ**" المهمل: (**فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن**)، أو مجزوءِ البحر "**المطّرد**" المهمل أيضاً: (**فاعلاتن مفاعيلن مفاعيلن**)، وهي ليست إلاّ من **المتدارك** كما يدلّ على ذلك تتابعها الحركي (**فاعلن فاعلن فا**). ويحكى أن أبا العتاهية لَمّا قال هذه الأبيات قيل له: خرجْتَ عن العروض! فكان يقول: أنا سبقْتُ العروض أو أنا أكبر من العروض. (انظر الغامزة ص76).

عُتْبَ ما لِلخيالِ=خَبّريني ومالي

لا أراهُ أتانِي=زائراً مذْ لَيالي

لَوْ رآني صديقي=رقَّ لِي أو رَثى لي

أو رآني عدوّي=لانَ منْ سوءِ حالي

ومثله قول علية بنت المهدي (-210هـ)[1]:

ليتَ سلمَى تراني= أو تُنَبَّى بِشاني

كيْ تفكَّ أسيراً= متعبَ القلبِ عانِ

يا ديارَ الغواني= اَلمِلاحِ الحسانِ

جادَكِ الغيثُ منهُ= بالغَوادِي الدَّواني

وقول ابن المعتز (-296هـ)[2]:

طالَ وجْدي وداما=وفَنِيتُ سقاما [3]

آلُ سلمى غِضابٌ=فيمَ ذا، وعَلى ما؟

جعَلوا القرْبَ منها=والكَلامَ حَراما

ومثل ذلك ما جاء على: (**فاعلن فاعلن=فاعلن فاعلانْ**)، كقول العقيلي[4]:

يا مليحاً جَلا= عنْ مُحَيّاً جميلْ

هِمْتُ فيهِ ولا= هَيَمانَ جميلْ

مِلْ قليلاً إلى= مَنْ إليكَ يَميلْ

وقول أحمد بن حسن الموصلي[5]:

أغْيَدٌ إنْ رَنا= سلَّ بيضَ الصِّفاحْ

وإذا ما انثنى= هزَّ سُمْرَ الرماحْ

لِقتالي دَنا= ذا أميرُ الملاحْ

---

(1) ديوانها ص84.

(2) ديوانه 99/2.

(3) استغرقت (**فعِلن**) هنا كامل الشطر، فانتقل إيقاعه إلى الخبب (**فعِلن فعِلن فعْ**). مما يؤكّد أن هذا الوزن من المتدارك لا الخفيف.

(4) ديوان الموشحات 565/2.

(5) توشيع التوشيح ص 40.

ولو أنه تنبّهَ إلى مثل هذه الأمثلة، فلربّما قبِلَ بالمتدارَكِ (**مُنَصَّفاً**) **كما فعلَ بالمقتضَب**.

.....

وهو يُقِرُّ **الخببَ** بحراً قائماً بذاته، **مُجَهِّلاً** مَنْ جعله مُركَّباً من (**فاعلن**) أربع مرات، ثم زعَمَ أن **الخَبْنَ** التُزِمَ في جميع أجزائه، وجوّزَ فيها (القَطْعَ). ولا يُلتَزَمُ خَبْنٌ، ولا يجوزُ قطعٌ، إلاّ في عروضٍ أو ضرب[1]. ولذلك أقامَ وزنَه على: (**مُتَفاعِلَتُن** ///ه///ه)، بفاصلتين متواليتين.

ولكن الغريبَ أن يجعلَ (**مُتَفاعِلَتُن**) هذه تفعيلةً **تُساعِيّةً**[2]، **مَبْنِيّةً من: سببٍ ثقيل** (//)، **فوتدٍ مفروق** (/ه/)، **فوتدٍ مجموع** (//ه) [3]، وعليهِ تكون الفاصلةُ الأولى مركّبةً من (سببٍ ثقيلٍ **وجزءٍ من الوتد المفروق**)، وتكون الثانية مركّبةً من (**جزءٍ من الوتد المفروق** ووتدٍ مجموع)**!** فاختلفَ تركيبُ الفاصلتين**!**

ولذلك فقد اضطرّ أن يُفرّق بين زحافَيهما، فأوقَعَ (**الإضمارَ**) على الفاصلة الأولى، بإسكان ثاني متحرّكَي السبب المفروق، و(**التشعيثَ**) على الثانية[4]، بإسكانِ أول متحرّكَي الوتد المجموع عنده**!** لتصيرَ إلى (**مفعولاتن**) زحافاً. وهذا **هرَبٌ شَكليّ منه،** كي لا يُقالَ: إنها تفعيلة يمكن أن تنحلَّ أو تنقسمَ إلى تفعيلتين. بينما يشهدُ واقعُ الخبب، والزحافُ الواقع على فاصلَتَيهِ أنهما شيءٌ واحد**!**

فغفل بذلك مرتين:

*__الأولى__: أنه **أوقع الزحافَ فيها على رأس الوتد المجموع** الذي اقترَحَهُ آخر التفعيلة**!** بإسكانه (**تشعيثاً**)**!** وهو مما لا يُجَوّزه أحد من العروضيين**!** ذلك أنّ **التشعيثَ** علّة تجري مجرَى الزحاف، لا تقع إلا في الضروب، فأوقعه القرطاجنّي حشواً**!**

*__الثانية__: وهْمُهُ أنّ (**متَفاعلَتن**) تفعيلةٌ **تُساعِيّةُ** الحروف، **وهي ثُمانية** كما هو واضح. وهو وهمٌ مُحيِّر، لأنه عادَ في حديثه عن المقادير المسموعة، المركّبة على الأنحاء المتناسبة، فعدّدَ منها: اجتماعَ (**جزءَين ثُمانيّين**)[5]، ثمّ أشار بعدها إلى:

---

(1) ص229.

(2) وقد تكرر وصفُها بالتساعية في أكثر من موضع. انظر ص229، ص231

(3) ص237.

(4) ص229، وقد أضاعَ **السَّقْطُ** في هذا المكان اسمَ الزحاف الذي سَمّاه به القرطاجني، وخَمّنّا أنه (**التشعيث**) بناءً على حديثه عنه، بعدَ السّقْطِ مباشرة، بقوله: "وعلى هذا يجب أن يُتَأَوَّلَ **التشعيث**..."، وبناءً على قوله في الدوبيت: "**ويُشَعِّثونَ الفاصلة**" في **مستفعِلَتُن** فتصير إلى **مفعولاتن**.

(5) ص246.

(**تثنية الثمانيات**)[1]، دون أن يُمثّل لهما، وليسَ ثمّة ما ينطبق على ذلك سوى (**الخبب**) عنده، أي: (**متفاعلتن متفاعلتن**)!

ولم ينتبه المحقق إلى ما جاء مختلفاً بين الموضعين، إذ ليسَ فيما قرّره القرطاجني -قَبْلُ- **جزءٌ ثماني!**

من جهة أخرى، فإنّ القرطاجني يرفضُ من التفاعيل ما تركَّبَ من (**سببين ووتدين**)، **لأن المتركِّبَ منهما يَنحَلُّ [أي: ينقسم] إلى خُماسيَّين**[2].

ونحن نقول: لا مشاحّةَ في أنّ (**متفاعلتن** ///هـ///هـ) الخببية هي تفعيلة **مركّبة من فاصلتين**، على الرغم من **تهرُّب** القرطاجني عندما اعتدَّها **تفعيلةً واحدة** مركّبة من (**سبب ثقيل**، **فوتد مفروق**، **فوتد مجموع**)، وهو بهربه الشكليِّ هذا قد أوقع نفسَه في **خلَلٍ جوهريٍّ**، بوقوع الزحاف على رأس الوتد المجموع عنده، كما ذكرنا!

وهي لا تقومُ عندنا بذاتها إلاّ إذا قُصِدَ منها حَمْلُ الإيقاعِ عليها فقط. فالتفعيلة؛ هي الجزءُ من الإيقاع الذي لا يقبل القسمةَ إلى أفعولين. و(**متفاعلتن**) هذه تقبل القسمةَ إلى جزأين متماثلين: (**فعلن فعلن**)، كما ذكر ابن الفرخان[3].

....

ويتركّب (**المُجتَثّ**) عند القرطاجنّي[4] من: **سُباعياتٍ متَغايرةٍ** كما قال؛ مفردةٍ ومتشافعتين: (**مستفعلن فاعلاتن فاعلانْ**)!

ويرى أنّ تجزئةَ الخليل الناجمةَ عن الدائرة: (**مستفعلن فاعلاتن فاعلاتنْ**)، خارجةٌ عن قوانين العرب في تركيبِ أوزانها، لأنهم "**لم يُضاعِفوا سُباعِيّاً في نهاياتِ الأشطار**" استثقالاً.

ولذلك فهو يجعل الجزءَ الأخيرَ على: (**فاعِلانْ**)، لأنه أخفّ المتشافعين. وهذا من جملة (التركيبات المتناسبة) كما يقول.

ونقول:

معلومٌ أنّ **الوتدَ المُتضاعِفَ** عندَ القرطاجني مقطعٌ أصيل، و(**فاعلانْ**) بالتالي تفعيلةٌ أصيلة، (**سُداسيّة**) الحروف، وقد وهِمَ القرطاجنّي هنا، فافترَضَها تفعيلةً (**سُباعيّة**)! ولكنه في حديثه بعد ذلك عن المقادير المسموعة،

---

(1) ص248.

(2) ص254.

(3) الإبداع في العروض (مخطوط).

(4) ص237

المرَكّبة على الأنحاء المتناسبة[1]، عادَ فذَكَرَ منها: **اجتماع (سباعيّين وسُداسي)**، دون أن يُمثّل له، وليسَ ثمّة ما ينطبق على ذلك سوى (**المجتث والسريع**) عنده، أي: (**مستفعلن فاعلاتن فاعلانْ**)، و(**مستفعلن مستفعلن فاعلانْ**)! **ولم ينتبه المحقق ولا نبَّهَ إلى ما جاء مختلفاً بين الموضعين!**

ثمّ إنّ تجزئة الخليل الدوائرية للمجتثّ **تجزئةٌ مُهمَلَة**، غيرُ مستعملةٍ أصلاً، والمجتثّ عنده (**مجزوءٌ وجوباً**)، فلا يحقّ للقرطاجنّي أن يعترضَ عليها، لأنها **أشبه بتجزئة القرطاجنّي للمديد** تجزئةً **مُهمَلَة**، غير مستعملة، أوجَبَ معها أن يكون المديدُ (**مجزوءاً وجوباً**) أيضاً!

وكانَ من الأوفَقِ له أن يقول: (**إذا تَشافَعَ سباعيّان في نهايات الأشطار؛ جعلوا الثاني منهما أخفَّ، بالتزامِ الزحافِ فيه**)، فالتزموا في ضرب المجتثّ (**القَصْرَ**)، كما التزموا (**الخبنَ**) في عروض البسيط، و(**القبضَ**) في عروض الطويل، و(**الطيَّ**) في ضرب الدوبيت... إلخ. وبهذا يُصبح تفعيلُ القرطاجنّي للمجتثِّ نفسَ تفعيلِ الخليلِ المهمَل، التُزِمَ فيه القَصْر!

ونظراً إلى أن تجزئة القرطاجنّي: (**مستفعلن فاعلاتن فاعلانْ**)، تُساوي مجزوءَ البسيط: (**مستفعلن فاعلن مستفعلانْ**)، فهو يَردُّ كلَّ **مجزوءات البسيط** (عدا المخلّع) إلى بحر المجتث، لأنّ **مَجاريها أوفقُ بِمجاريه**، كما يقول، و"لأنّ الخبْنَ في فاعلن من البَسيطِ يُحَسِّنُ ما لا يُحَسِنُه في تلك المجزوءات". فكأنه لا يرَى جودةَ (الخبن) في هذه المجزوءات.

ويدعمُ رأيَه بإشارته إلى **شرَف (البسيط والطويل)**، في جودة وضْعِهما، وأنَّ **الجَزْءَ** فيهما يَذهبُ بحُسنِهما، فلا يحسُنُ فيهما. **وهذا رأيٌ وجيهٌ**، نزيد عليه أنَّ إيقاعَي هذين البحرين لا يظهران للسمع إلا بتكرار جملتيهما الإيقاعيتين: (**فعولن مفاعيلن**)، و(**مستفعلن فاعلن**). فإذا سقطَ الجزء الرابع منهما؛ أصبحَ الإيقاعُ أعرجاً، فاقداً حلاوةَ التكرار الثنائي لكل جملة. وهو الملاحَظُ في مجزوءات البسيط، والطويل أيضاً.

لكن الغامضَ في **مجتث القرطاجنّي** أنه مبنيّ عنده من: "**الأسباب الخفيفة، والأوتاد المجموعة، والمفروقة، والمُضاعَفة**"[2].

فليسَ واضحاً للقارئ **موضع الوتد المفروق**؛ أَفي (**مستفعلن**) أم في (**فاعلاتن**)!

فلو أننا افترضناه في (**مسْ تَفْعِ لنْ**)؛ لم يَجُزْ فيها (**الطيّ: مستعلن**) بسقوط الفاء، لأن الفاءَ جزءٌ من الوتد المفروق، وهذا ما تدحضه الشواهد الكثيرة فيه، كمطلع قصيدة المرقّش:

---

(1) ص246

(2) ص237

لابنَةِ عجْلانَ بالجَوِّ رسومْ=لمْ يَتعَفَّيْنَ، والعَهدُ قديمْ

ولو أننا فرضناه في (**فاعِ لاتن**)، لم يَجُزْ فيها (**الخَبْنُ: فعِلاتن**) بسقوط الألف الأولى، لأنّها جزءٌ من الوتد المفروق، وذلك ما تدحضُه الشواهدُ الكثيرة فيه أيضاً، كقوله:

قالتْ وقدْ خَلَطَتْ في عارِضٍ=مِسْكَ الشبابِ بِكافورِ المشيبْ

كما لا يصحُّ افتراضه في: (**فاعلانْ**)، لأنها مركّبةٌ عنده من: (**سبب خفيف فوتد متضاعف**).

ولذلك فإنّ افتراض (الوتد المفروق) في (مجتث القرطاجنّي) لا معنى ولا موضعَ له، حيث لم يحدده المؤلف، **ولا نبّه المحقّق إلى ذلك**.

......

أما صورة (**مخلّع البسيط**) الذي يُجرِي العروضيون ضربَه على (**فعولن**) هكذا: (**مستفعلن فاعلن فعولن**)، فليسَ راجعاً عنده إلى: (**مجزوءات البسيط**)، وإنما "**هو وزنٌ قائم بنفسه، يتركّب شطرُهُ من جزءَين تُساعيّين**" تقديره: (**مستفعلاتن مستفعلاتن**)، وإنْ كان الشعراءُ يكادون أن يلتزموا "حذفَ السين" من جزئه الثاني، لكثرة توالي السواكن فيه. وحسُنَ الوزنُ بذلك حسناً كثيراً[1]. واصطلح على تسميته "**باللاحق**"[2].

واستشهد لمجيئهِ على **أصل الوزن** بقول بعض الأندلسيين:

وحَيٍّ عنّي إنْ [جُزْتَ] حَيّاً=أمضَى مَواضيهمُ الجفونُ

وقول أبي بكر بن مُجبر:

إنْ سلَّ سيفاً بناظِرِيْهِ=لم ترَ فينا إلاّ قتيلا

ونبّهَ إلى أنّ ذلك **مما يقبله الذوق**، وإن كانَ الحذفُ أخفّ. وأنّ **الواجبَ أن تُجعَلَ تجزئتُه بحسب ما وُجِدَ مقبولاً فيه، لِتسلَمَ أشعارُ كثيرٍ ممّن يوثَقُ بصحّةِ ذوقه من الكسر، لأنه كالمستحيل عليهم**.

ولعلّ **القرطاجنّي** هو أول من اعتدّ هذا البحرَ "**عروضاً قائماً بنفسه**"، **وهو مُحِقٌّ** بذلك، مشيراً إلى الفرق الواضح بينه وبين **مجزوءات البسيط**، كما فعل المعرّي من قبل[3].

---

(1) ص238.

(2) ص256. وقد أطلقنا اسم "**اللاحق**" هذا على البحر (**مستفعلن فاعلن فاعلن**)، والذي ذكره القرطاجني دون تسميته. انظر بحور لم يؤصلها الخليل للكاتب، مجلة الدراسات اللغوية، مج5، ع2، ربيع الثاني1424هـ، ص153.

(3) الصاهل والشاحج، ص578-579.

لكن الغريبَ أن يجعلَه -كالخبب- معلوماً من أقوال المحدثين، **لا يثبتُ أخذه عن العربِ**، وإن كانَ "لا يبعدُ أن يكونَ من وضعِ العرب، لأنه متناسب الوضع". ومعلومٌ أنه **وزنٌ عربيٌّ أصيل**، وإن جعلَهُ الخليلُ -رحمه الله- صورةً من صور (**مجزوءات البسيط**)، **لنقصٍ عنده في استقصاءِ شواهده**.

.....

ويشبه تركيبُ (**البحر السريع**) (ص236) عند القرطاجني تركيبَ (**المجتثّ**)، فهو مَبْنِيٌّ عنده من **سُباعيّات متغايرة**، بتقدُّم المزدوجين وتأخر المفرد، قائلاً: "وتجزئته الصحيحة التي تشهد بها القوانين البلاغية هي:

(**مستفعلن مستفعلن فاعلانْ**)

منكِراً تجزئةَ الخليل الدوائرية: (**مستفعلن مستفعلن مفعولاتُ**)، المنتهية بمتحرك، ممّا لا يصحّ في قوانينه البلاغية. وهو في تجزئته **أقرب إلى الصواب من الخليل**، رحمه الله.

والقَولُ في (**فاعلانْ**) هنا هو قولُنا فيها قبلَ قليل، فهي تفعيلةٌ أصيلة (**سداسية لا سباعية**)، مبنيّة عنده من (**سبب خفيف ووتد متضاعف**)، **لم ينتبه المحقق ولا نبَّهَ إلى ما جاء مختلفاً في كلام القرطاجني في موضعيه**.

......

ويتركّب (**المنسرح**) عنده من (تُساعيّ فسباعيّ فخماسيّ) هكذا: (**مستفعلاتن مستفعلن فاعلن**)، بنتْهُ العربُ -كما يقول- بحيث يكون الانتقال فيه من الأثقل إلى الأخف، ومن الجزءِ إلى ما يُناسِبُه.... فاتّسقت فيه (**المتضارعات**) **نسَقَ انحدارٍ**. على ما فيه من "اضطراب وتقلقل"[1]. والتزموا (**الخبنَ**) في ضربه[2].

لكنه لم يتحدّث عن نوع المقاطِعِ التي بُنِيَ عليها!

إلا أن ما يُفهم من كلامه عن (**مستفعلاتن**)[3] أنها مركّبة من: (**سببين خفيفين فوتد مجموع فسبب خفيف**).

ويُفهَمُ من التزام الخبن في (**فاعلن**) أنها مركّبة من (**سببٍ خفيف فوتد مجموع**).

ولذلك نفترضُ أن تكون (**مستفعلن**) فيه مفروقةَ الوتد هكذا: (**مسْ تفْعِ لن**)، والذي انتقلَ إليها بالانزياح الذي أحدثه القرطاجني، رفضاً منه لتفعيلة (**مفعولاتُ**) الخليلية.

والمتأمل لتَضارُعِ هذا النسق؛ يرَى أن (**فاعلن**) فيه ماثَلَتْ عَجُزَ (**مستفعلن**)، وتبعتْها جهةَ عجزها، وماثلت فيه (**مستفعلن**) صدرَ (**مستفعلاتن**)؛ إلا أنها تبعتْها جهةَ عجُزها أيضاً! وكانَ المفترَضُ أن تكونَ جهة صدرِها.

فهل اختلّ بوضعها شرطُ التركيب الصحيح للمتضارعات؟

---

(1) ص268.

(2) ص242.

(3) ص254.

.....

وأصل بناء **المقتَضَب** عنده على أربع تفاعيل: (**فاعلن مفاعلتن فاعلن مفاعلتن**)، إلاّ أنه ثَقُلَ بذلك لكثرة الأوتاد والأسباب الثقيلة، وتكرُّرِ الفاصلة ووقوعِها في النهايات كما يقول. ولذلك لم يستعملوه إلاّ (**منصوفاً**) على: (**فاعلن مفاعلتن**)[1].

وهو مبنيّ عنده من: (**وتد مفروق، فسبب خفيف، فوتد مجموع، فسبب ثقيل، فسبب خفيف**) [2]!

هكذا: (**فاعِ لن مُفا عَلَ تُنْ**)!

وهو بذلك يجعل مبدأَه **ثابتاً**، لأنه وتد مفروق، لا يجوز زحافه، ولكنه لم يُشِر فيه إلى جواز زحاف سببه الخفيف (**لُنْ**)، من عدَمه!

في حين يعتدّ الخليل تجزئة المقتضب على: (**مفعولاتُ مفتعلن**)، ويلزم في سياقه طي (**مفعولاتُ**) إلى: (**فاعلاتُ**) غالباً، أو خبنها إلى: (**فعولاتُ**) في وضْعٍ (**متنافرٍ**) كما أشار القرطاجني.

وواضح أن تجزئة الخليل أوفق من تجزئة القرطاجني، لأن (**مفعولاتُ**) قد تردُ على أصلِها، كقوله[3]:

لا أدْعوكَ من بُعُدٍ= بلْ أدْعوكَ من كثَبِ

وتجزئة القرطاجنّي لا تحتمل مثل هذا السياق.

......

وعن **الدّوبيت**؛ قال القرطاجنّي:

"فأمّا ما تركّبَ من (**سُباعيّ وتُساعي**) فهو من وضْعِ المتأخرين من شعراء المشرق.... فقدّموا (**التُّساعيّ**)، وتلَوه بما يُناسبه من (**السباعيّات**)، وجعلوا الجزءَ الثاني من السباعيَّين ... ينقصُ عن الأول". وتقدير **شطره المستعمَل**: (**مستفعِلَتُن مستفعِلن مفتعلن**). "**ويُشَعِّثونَ الفاصلة**" في **مستفعِلَتُن** فتصير إلى **مفعولاتن**[4].

قلت:

*وكما في (**الخبب**)، فقد **وهِمَ** القرطاجنّي هنا أيضاً، فجعَلَ (**مستفعِلَتُن**) **تُساعِيّةً**، وهي **ثُمانيّة** الحروف، كما هو واضح. وكرر هذا الوهم في أكثر من موضع[5].

---

(1) ص234.

(2) ص237.

(3) الغامزة، ص77.

(4) ص241-242.

(5) ص246.

*ونظراً إلى أنه جعَلَ (**مستفعِلَتن**) مركَّبَةً من: (**سبَبٍ خفيف فوتد مفروق فوتد مجموع**)، هروباً شكلياً من احتمال قسمتها إلى تفعيلتين، فلقد أوقعَ القرطاجنّي نفسَه في ذات الخلل الذي ذكرناه في تركيب (**متفاعلتن**) الخببية، حيثُ أوقَعَ علةَ (**التشعيث**)، على رأس وتدها المجموع **حشواً**، لتصيرَ إلى (**مفعولاتن**) أيضاً!

وذلك أحد الأسباب التي منعت القرطاجني من تركيب بحرٍ قائمٍ بذاته منها، لأن قوله: (**مستفعِلتن مستفعِلتن**) يعادل تمامًا قوله: (**متَفاعلتن متَفاعلتن**) إيقاعيًا. وقد أثبتنا ذلك في دراستنا المنفصلة للبحر الدبيتي[1].

ولو أنه استقصَى شعر الدوبيت لتنبَّه إلى مجيئها على فاصلتين متواليتين، كقول ابن خلّكان[2]:

عَرَباً لَهُمُ دونَ ظُبى الهندِ عيونْ

أو فاصلة فسببين، كقول الخليلي[3]:

عَبَقَتْ بالطِّيبِ في الدّجى نفْحَتُهُ
وأَضَاءَتْ لِيْ في حَضْرتي بهْجَتُهُ

ولَعَلِمَ أنها **تفعيلة خببية، تقبل القسمةَ إلى فاصلتين** أيضاً. وهي لا تقومُ عندنا بذاتها إلاّ إذا قُصِدَ منها حَمْلُ الإيقاعِ عليها فقط، كما نبّهْنا عليه في (**متفاعلتن**).

وهو على الرغم من انتقادهِ الخليلَ في تجزئة المجتَثّ بقوله: إنّ العربَ "**لم يُضاعِفوا سُباعِيّاً في نهاياتِ الأشطار**" استثقالاً، ذهِلَ فجعلَ الدوبيتَ مركّباً من: (**مستفعلتن مستفعلن مستفعلن**)، فضاعَفَ السباعيين فيه! قائلاً: "وقد يجيء الجزء الأخير على (**مستفعلن**) وهو الأصل، ولكن في الأقَلّ"! وذلك على الرغم من وصفه الضرب: (**مفتعلن**)، بأنه (**المستَعْمَل**).

وكانَ الأوفقُ أن يسكتَ عن مجيءِ (**مستفعلن**) في الضرب، لأنها ليست مما يرد في ضرب الدوبيت إلاّ **كَسْراً**. ولو أنه تفاعلَ مع **ضربِ الشاهد الثاني** الذي أورده بنفسه: (**ما أشوَقَني إلى نسيمِ الرّنْدِ**)، حيث جاءَ على (**مفعولن**)، لا (**مفتعلن**)، لعلِمَ أنه ليسَ إلا جزءاً خببياً كصدره، يقومُ على توالي الأسباب ومزاحفاتها.

وربما كان سبب تذبذبه بين الضربين، أنّه لم يقمْ باستقصاء وحصر أشعار الدوبيت، كالذي فعله الخليل في وصف أوزان الشعر العربي الأخرى، ولكنه اعتمد على عدد قليل من شواهد هذا البحر المستحدث، وعلى آراءِ بعض سابقيه ممن تكلم عن الدوبيت، **فلما أراد إظهار التناسب والتلاؤم والتضارع في تجزئته؛ ظهرت حيرته فيها**.

---

(1) البحر الدبيتي ص28-29.
(2) ذيل ديوان الدوبيت، القسم2، مجلة المورد(2)، 1977م، ص63.
(3) ذيل ديوان الدوبيت، قسم2، مجلة المورد(2)، 1977م، ص96.

.....

ولكي يبرر القرطاجنّي علّة (**القَطْفِ**) في عروض وضرب (**البحر الوافر**)، يَجعَل أحدَ وجوه (**الثِقَل**) في تراكيب الأوزان **وقوعَ الفواصِل في نهايات الشطور**[1].. وهو بذلك يَنسَى أو يَتَناسَى ضربَ (**البسيط**) الذي يُلتزَمُ (**الخبنُ**) في عروضه وضربه: (**فعِلن**)، وضربَ (**المنسرح**) الذي يُلتَزَمُ فيه (**الخبنُ**): (**فعِلن**) أيضاً –على مذهبه–، أو (**الطيُّ**): (**مفتعلن**) على مذهب الخليل. ناهيك عن الضرب (**فعِلن**) في الكامل، والسريع، والخفيف، والمديد، حتى كأنّ الفاصلةَ في هذه الأوزان هي الأخفّ، و(فاعلن) هي وجه الثِقَل فيها. **ممّا ينقضُ فكرةَ القرطاجنّي عن استثقال الفواصل في الضروب أو النهايات.**

.....

قوله عن (**المضارع**)[2]:

"**ففيه كلُّ قبيحة**... وُضِعَ قِياساً، وهو قياسٌ **فاسدٌ**، لأنه من الوضْعِ **المتنافر**"، "وما أرى أن شيئًا من **الاختلاقِ** على العرب أحقُّ بالتكذيب والردّ منه، لأنه طباعَ العرب كانت أفضلَ من أن يكون هذا الوزنُ من نِتاجها". "**وما أراهُ أنتَجَهُ إلاّ شُعبةُ بن برْسام، خطَرَت على فكْرِ مَنْ وضَعَه قياساً**"!

ونحنُ نرَى أنّ **رفْضَ القرطاجنّي لبحر المضارع**، وهجومَه الكاسح على من **دنّسَ** أوزانَ العربِ به، وأنه وزنٌ **سخيف مختَلَقٌ** على العرب، **لا تقبله طباعهم**، إنما كانَ بسبب **عدم قدرته على وضْع تفاعيل له تنسجم مع نظرته البلاغية** للأوزان وتركيباتها المتناسبة معها.

فعلى الرغم من قلّة المكتوب على هذا البحر، كانَ واجِباً على القرطاجنّي **أن يعتذرَ للمضارِع، كاعتذاره للمخلّع**، بأنه بحرٌ **خفيفٌ، مطروق، قَبِلَتْهُ طباعُ كثيرٍ ممّن يوثَقُ بصحة ذوقه**، ولا يصحّ ادعاءُ قبولهم بوزنٍ سخيف، منافرٍ للطباع، **فإنّ طباعَهم لا تقبل ذلك إلاّ له وجْهٌ**، كما قال في المخلّع.

فعلى (**المُضارِعِ**)، يقول الشاعر العباسي سعيد بن وهب[3]:

لقد قلتُ حينَ قُرِّ=بَتُ العِيسُ: يا نُوارُ
قِفوا فارْبعوا قليلاً=فلمْ يربعوا وساروا
فنفسي لها حَنينٌ=وقلبي لهُ انْكِسارٌ
وصدري بِهِ غليلٌ=ودمعي له انحدارُ

---

(1) ص231.
(2) ص104، 243، 268.
(3) را. الأغاني 300/2 أو335/20.

ويقول خالد الكاتب (262هـ)[1]:

توسّلْتُ بالدموعِ=إلى سَيّءٍ الصنيعِ

إلى مَنْ تَحَيَّرَ الحُسْ=نُ في وجههِ البديعِ

أيا عاصِياً لِصَبٍّ=لطولِ الهوى مُطيعِ

أذِقْ عَيْنَهُ هجوعاً=تَمتَّعَتَ بالهجوعِ

وغيرها لشعراء كثُرٍ، من أمثال: (ابن خلَصَة، وابن حزم، والشريف المرتضى، وحيص بيص...).

وإنّ من الأوزان التي قبِلَها القرطاجني، لتَوافُقِها مع نظريته، ما هو أشد سُخفاً منه، وأقلّ استخداماً، حتى لَتكاد بعضُ ضروبه أن تكون وُلدت ميتة، كبعض (**مجزوءات البسيط**) التي جعلَها رأساً للمجتثّ عنده! وبعض **ضروب المديد والسريع**...

....

أما المديد القرطاجني، فهو كالمديد الخليلي، يقوم على: (**فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن**)[2]، وهو تركيب هزَّ أركانَ النظريّة الخليلية من قبل، ويَهزُّ **نظرية التضارع** القرطاجنية، لافتراضهِ (**مجزوءًا وجوبًا**) من جهة، ولأن (**فاعلن**) فيه لا تقع جهةَ الجزء المضارع لها من (**فاعلاتن**)! من جهة أخرى.

ويتضّح **التضاد** في تفاعيل **المديد**، كونه **يُساوي معكوسَ البسيط**: (**فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن**)، وهو بحر (**المُنبسط**)، **المهمَلُ** الذي لم يَسُغ تركيبُه لشاعر عربي قط.

وكذلك؛ لو صحّ تركيبُ (المديدِ): (**فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن**)، لكان معكوس المديد: (**فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن**) وهو بحر (**المُمتدّ**) **المهمَل** – أوْلى بالقبول، حيث تقع (**فاعلن**) فيه جهةَ الجزء المضارع لها من (**فاعلاتن**).

ومعلومٌ أن بحرًا مثلَ (**الممتد**) لم تقبله الطِّباع العربية كذلك، لأنه في حقيقة الأمر ليس إلاّ: (**فاعلن فاعلن مستفعلن فاعلاتن**)، وهو ترتيبٌ عشوائي، فاقد للتناسب والانسجام.

وكان من المفروض أن يُنبِّه ذلك القرطاجني إلى أن **المديد ليس أخاً للطويل والبسيط**، ولا يمكن له أن يكون. بدليل اضطراره إلى عدِّهِ **مجزوءًا وجوبًا!** كما فعَلَ الخليل.

.....

---

(1) ديوانه، ص282.

(2) ص234.

والقرطاجنّي بإضافته التفاعيل (**الثمانيّة**: **متَفاعِلتن و مستفعِلَتُن**)، و(**التُّساعيّة**: **مستفعلاتن**)، تحت ضغط مصطلح **التناسُب البلاغي**، إنّما أضاف تفاعيلَ يُمكِنُ تَجاوزها بسهولة.

- **فالخبَبُ** كما أثبتناه، يقومُ على توالي الأسباب الخفيفة، ويُغْني تفعيلُنا إياه على: (**فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن**)، عن اختلاق تفعيلةٍ جديدة: (**متَفاعلتن**) قابلة للانقسام إلى تفعيلتين منفصلتين.
- وقل مثل ذلك في: (**مستفعِلَتن**) من **الدوبيت**، والذي أثبتنا أنه مركّبٌ من تفعيلةٍ وتدية وحيدة (**مستفعلن**) تقع بين سلسلتين من الأسباب الخفيفة، واقترحنا أن يُجزّأ على: (**فعْلن فعْلن مستفعلن مفعولن**).
- **والمخلّعُ** كما أثبتناه، إنما هو مُقصّرٌ عن (**المنسرح**) لا البسيط، ومن الحكمة أن يُدرَجَ تالِياً للمنسرح، لموافقته تجزئتَه هكذا: (**مستفعلن مفعولاتُ مفعو**) وإنْ استقلّ بحراً قائماً بذاته، كما يستقل الولد عن أبيه.

.....

رأيُه في التشعيث[1]:

قال القرطاجني: "وعلى هذا يجب أن يُتَأوّلَ (**التشعيثُ**) في [**الخفيف**]، لأن الوتد يصير **بخبن السبب** الذي قبله جزءاً من **فاصلة**، [يعني أن (**فاعلاتن**) بالخبن تصير إلى: (**فعِلاتن**)، فيصير وتدها: (**عِلا**) جزءاً من الفاصلة (**فَعِلا**)]، فيُسَكَّن رأس الوتد تخفيفاً، [أي: بإسكانِ العَين التي هي رأس الوتد، لتصيرَ التفعيلةُ إلى: (**فعْلاتن**)، وذلك] لأن الفواصل قد يُستثقل توالي الحركات فيها. فهذا هو الرأي الصحيح في (**التشعيث**)، وبه أخذ مَن حَقَّق من العروضيين، إذ لا معنى لقطع الأوتاد في [**الحشو**]! لأن (**القطعَ**) في الأوتاد إنما قُصِدَ به تنويع الضروب، وإنما يكون ذلك في نهايات الأجزاء لا في صدورها".

قلت: لم يذكر القرطاجني أحداً من هؤلاء العروضيين المحقّقين. فالعروضيون في (**التشعيث**) على أربعة مذاهبَ[2]، أولها: حذفُ لام (**فاعلاتن**) لتصير إلى: (**فاعاتن**)، وقيل: هو **مذهَب الخليل**، وثانيها: حذفُ عينها، لتصير إلى: (**فالاتن**)، وثالثها: **قطْعُ الوتد**، بحذف ألفه، وإسكان ما قبله، ليصير إلى: (**فاعِلْتن**)، ورابعها: **خَبْن** (**فاعلاتن**) بحذف ألفها الأولى، لتصير إلى: (**فعِلاتن**)، ثم **إضمارِها** بإسكان العين، لتصير إلى: (**فعْلاتن**)، وهو **مذهب الزجّاج وقطرب**، [**والقرطاجني**[3] كما هو واضح].

---

(1) ص229.

(2) الغامزة، ص45. وقال عن المذهب الثاني: "اختاره كثير من الحُذّاق".

(3) لم يستطع المحقق أن يتبيّن مذهب القرطاجني من بين هذه المذاهب الأربعة. انظر تعريف التشعيث عنده ص407.

و(**التشعيثُ**) في (**الخفيف**) علةٌ تجري مجرى الزحاف في عدم لزومها، تقع على الضرب، ولا تقع حشواً، كما هو معروف، لكن القرطاجني في (**الخبب والدبيتي**) يوقِعُ هذه العلّةَ على **الفواصلِ** أينما وقعت من الحشو أم العروض أم الضرب!

....

رأيُه في الخَزْم[1]:

يُخطِّئُ القرطاجني العروضيين في إثباتهم (**الخزمَ**) في متون الأوزان، لأن الوزنَ هو ممّا يُتَقَوَّمُ به الشعر، ولا بُدّ في الأوزان من الاعتدال والاتزان.

ويُعلّل مجيءَ تلكَ الزيادات بأنّ الكُتّابَ كانوا يُرصِّعونَ كلامَهم بالأبيات من الشعر، فيبدأون بها كلامَهم، أو يختمونَه بها، "حتى ربّما أنهم لم يُقدِّموا قبلَ البيت أكثر من لفظة واحدة، وربّما اكتفوا في ذلك بواو العطف". وأنّ العربَ كانوا يجعلون مثل هذه الزيادات "توطئات وتمهيداتٍ ووُصلاً لإنشاد البيوت".

وهو **تعليلٌ وجيه**، يدعمه عندنا أن معظمَ أبيات الخزْمِ في كتب العروض إنّما رُوِيَت بلا خَزْمٍ في مصادر أخرى. فكأنّ الخزْمَ هو من تزَيّدات العروضيين.

....

ثالثاً: من أوهام التأليف

لقد نبّهنا في تضاعيف البحث إلى العديد من **أوهام التأليف**، ونُضيفُ إلى ذلك الآن ما قد يكون تفصيلاً لبعضها، وما رأينا الحاجة ماسّة إلى التنبيه إليه.

*فباستعراض التفاعيل الأصلية للبحور عند القرطاجني؛ يتضح أنّ من بينها تفعيلتان (**سُداسيتا الحروف**)، هما: (**فاعلانْ**)، المرَكَّبة عنده من: (سبب خفيف، ووتد متضاعف)، و(**فاعِ لانْ**)، المرَكَّبة عنده من: (وتدٍ مفروق، وسببٍ مُتَوالٍ)، وتفعيلتان (**ثُمانيتا الحروف**): هما: (**متَفاعِلَتُن ومستفعِلَتُن**).

وقد **سَهَا**، فلم يذكر في الفصل الأول من التفاعيل المرَكّبة للأوزان إلا (**الخماسيات والسباعيات والتساعيات**)! ولكنه عاد في الفصل الثاني فذكرَ ما يتركب من[2]: (**سُباعيين وسُداسي**)، دون أن يُسمي البحر كذلك، وليسَ ثمّة إلا (**السريع والمجتث**) عنده.

---

(1) ص262-263.

(2) ص246.

كما أنه في حديثه بعد ذلك[1] عن كيفية تركُّب التفاعيل من (الأرجل)؛ ذكَرَ ما يتركّب من (سبب خفيف ووتد متضاعف: **فاعلانْ**)، وما يتركّب من (وتد مفروق وسببٍ متوالٍ: **فاعِ لانْ**)، فعلَّق عليهما بقوله: "فإنَّ الجُزْءَ مع كليهما **على ستة أحرف**"، أي: (**سُداسياً**).

كما ذكرَ في الفصل الثاني أيضاً[2]: ما يرَكَّبُ من: (**جزءَين ثُمانيين**)، دون أن يُسمّي البحر، وليسَ ثمةَ إلا (**الخبب**) عنده: (**متَفاعلَتن متَفاعلَتن**). ثم عاد فذكرَ ما يتركّب من (**سببٍ ووتدين**)، قائلاً[3]: "**فيكون الجزءُ ثُمانيّاً**". وهو يقصد: (**متفاعلتن**)، التي تتركب عنده من: (**سبب ثقيل، فوتد مفروق، فوتد مجموع**)، و(**مستفعلتن**)، التي تتركّب عنده من: (**سبب خفيف، فوتد مفروق، فوتد مجموع**).

.....

وفي الإضاءة الأولى من الفصل/المعلم الأول[4]، أجمَلَ القرطاجني تعدادَ **التركيبات الوزنية الساذجة**: (الخماسية والسباعية والتساعية)، **والمرَكَّبة** من (خماسية وسباعية، أو سباعية و[**تُساعيّة**]، أو خُماسية وسُباعيّة وتُساعية. **فسَها** عن ذكر (**ما تركّبَ من أجزاء ثمانية** ساذجة)، وهو: **الخبب**، كما **سَها** عن ذكْرٍ (**ما تركّبَ من أجزاء سُباعيّة متغايرة**)، كالذي أورده مفصَّلاً بعد ذلك في حديثه عن (**السريع والمجتث والخفيف**)، والتي كانَ **الأوفق** أن يجعلها **للخفيف فحسب**، وأن يسبقها بفقرة خاصة لِما تركّبَ من (**سُباعيتين وسداسية**) **للسريع والمجتث**. **ووهِمَ** في الفقرة الخامسة، **فجعَلَ الثمانيَّ تُساعِياً**، كما أشرنا في تضاعيف هذا البحث.

لكنه في حديثه بعد ذلك عمّا تحتمله الأسبابُ والأوتادُ من أوضاع التركيبات المتناسبة؛ عادَ القرطاجنّي فعدّدَ ثمانية احتمالات، فكان منها[5]: ما يُركَّبُ من (**سُباعيين وسداسي**)، وليسَ ثمّةَ ما يوافق ذلك غير **السريع والمجتث**.

وعدّ منها: ما يُركَّبُ من (**جزءين ثُمانيّين**)، وليسَ ثمّةَ غير **الخبب**.

وكانَ جديراً به أن يُضيفَ إليها: ما تركَّبَ من (**سُباعيٍّ وخُماسيّين**)، وهو البحر الذي ذكره ولم يُسَمِّه، وسَمّيناه نحن **باللاحِق**.

.....

---

(1) ص253.
(2) ص246.
(3) ص254.
(4) ص227.
(5) ص246.

وفي شروط التضارع عند القرطاجني، **ما لم يأتِ له بأمثلة**، فمن ذلك قوله[1]:

-" **أنْ يكونَ صدْرُ أحدِهما يُماثِلُ صدْرَ الآخر**" أو أنْ "**يُماثِلَ عجزُه عجزَه**".

وليس لهاتين الحالتين مثالٌ في التركيبات المتناسبة عنده.

فإذا كانَ المقصود بأولهما: (**مستفعلن و مستفعلاتن**)، فهما مما يندرجُ تحت الصنف الأول من شروط التضارُع، أعني: مماثلةَ تفعيلةٍ لصدر أخرى.

وإذا كانَ المقصود بثانيهما: (**مستفعلن ومتفاعلن**)، حيثُ ماثلَ العجُزُ: (**تفعلن**) العجُزَ: (**فاعلن**)، فلم يُبْنَ من اجتماع هاتين التفعيلتين أي وزن**!**

ثم قال:

-أو أنْ "**يُماثِلَ صدرُهُ عجُزَه، أو عجزُه صدرَه**".

وليس لهاتين الحالتين مثالٌ في التركيبات المتناسبة عنده أيضاً. ناهيكَ أنّهما **حالةٌ واحدة**، لأنه إذا ماثلَ الصدرُ العجزَ فقد ماثَلَ العجزُ الصدرَ**!**

فإذا كان المقصودُ منهما صدرَ (**فعولن**) وعجُزَ (**فاعِلن**)، أو ربما صدرَ (**مُتَفاعلن**) وعجزَ (**مفاعَلَتن**)؛ فإنهما من التفاعيل المتضادّة، التي لم يُبْنَ من اجتماعهما وزنٌ متناسب معروف.

وقل مثل ذلك في صدرٍ: (**مفاعيلن**) وعجُز: (**مستفعلاتن**).

وبذلك تسقط هذه الحالات الأربع من شروط القرطاجنّي في تضارع التفاعيل.

....

*وقد وهمَ **القرطاجني** في قوله[2]: "**إن الفاصلةَ لم تقع في** (**الخبب**) **إلاّ مرتين**". والحقيقة أنها تتكرر أربعَ مراتٍ في الشطر الواحد: (**متَفاعلتن متَفاعلتن**). ولعله قصدَ (**المقتضَبَ**) لا (**الخبب**)**!**.

....

ولَما أجملَ المسموعات المتناسبة، المؤلّفة على الأنحاء التي بنَت العربُ عليها أوزانَها، ذكر منها اتساقَ **المتضارعاتِ نسَقَ ارتقاء**[3]. وهو عكس **نسَقِ الانحدار** المتمثّل **بالدبيتي والمنسرح**، لكنه لم يضع **لِنسَقِ الارتقاء** مثالاً، ولا تَبيّنَ لنا المراد منه**!**

....

---

(1) ص247.

(2) ص231.

(3) ص248.

قوله متحدثاً عن (**تشعيث الفاصلة**) [1]: "وقد يقعُ التغييرُ في الأوتادِ بتسكينِ أولِ مُتحرِّكاتها، وذلك حيث تكونُ جُزْءاً من **فاصلةٍ لم يَتضاعَفْ فيها تغيير**"!

وليسَ للجملة الأخيرة من الفقرة معنى مفهوماً!

....

قوله في الأعاريض التي يمكن أن تُبنَى على (**سبب مُتَوالٍ**)، أو (**وتدٍ مُتَضاعف**) [2]: "إذا صُرِّعَتْ يسوغ أن يُوقَعَ فيها الكَلِمُ التي التقى فيها ساكنان بالإدغام بعد المد، فيكون الساكنان نهاية العروض، ويكون مبدأ الشطر الثاني ثانيَ المتضاعفين. وذلك نحو: عروض المتقارب، وعروض مربع الكامل".

متحدّثاً عن حالة (**التقاء الساكنين**) في **الأعاريض**. والتي ذكرها العروضيون في المتقارب، ومثّلوا لها بقوله[3]:

فرُمْنا القصاصَ، وكانَ التّقاصُّ (م) فَرْضاً وحَتْماً على المسلمينا

حيثُ التقَى ساكِنا كلمةِ (**التّقاصّ**) في العروض، ثم بدأ الشطر الثاني بمتحرّكِ الحرفِ المشدّد.

وواضح أنهم لم يشترطوا (**التصريعَ**) كما اشترَطَ القرطاجنّي.

وقد أضاف القرطاجنّي إليها ما يمكن أن يُشبهها من (**مربّع الكامل**)، وهي حالةٌ تنطبقُ على (مجزوءِ الكامل **المُذَيّل**: **متفاعلن متفاعلانْ**) في حال **تصريعه**، لكنه أرسلها خِلْواً من المثال. وليسَ لدينا ما يُستَشهَدُ به عليها.

رابعاً: تصحيفات وأوهام التحقيق

في قول القرطاجني المذكور آنفا (ص229):

"وعلى هذا يجب أن يُتَأوّل (**التشعيث**) في (**الجميع**)"!

هكذا أثبتها المحقق، دون تفسير أو تعليق!

ولا معنى لكلمة (**الجميع**) هنا. بل هي تحريفُ كلمة: (**الخفيف**)، فالتشعيثُ عند العروضيين لا يقع إلا في البحر الخفيف (والمجتث)، وهو علةٌ تجري مجرى الزحاف في عدم لزومها، تقع على الضرب (فاعلاتن) فحسب، ولا تقع حشواً، كما هو معروف، حيث يصير الوتد **بخبن السبب** الذي قبله جزءاً من **فاصلة**، فيُسَكَّن رأس الوتد تخفيفاً. كما فسّره القرطاجني بعدها، وكما أثبتناه أعلاه.

....

---

(1) ص260.

(2) ص262.

(3) ص247.

وفي قوله بعدها: "فهذا هو الرأي الصحيح في (**التشعيث**)، وبه أخذ مَن حَقَّق من العروضيين، إذ لا معنى لقطع الأوتاد في (**الحشد**)"!

ولا معنى أيضاً لكلمة (**الحشد**) هذه، والتي سكتَ المحققُ عن تفسيرها هنا، لكنه أضافَها إلى معجم المصطلحات الغريبة، وفسرها بمعنى: جمع[1]!

وواضح أنها تحريفٌ لكلمة (**الحَشو**)، حيث قال بعد ذلك مُعَلِّلاً ومفسِّراً: "لأن (**القطعَ**) **في الأوتاد** إنما قُصِدَ به تنويعُ **الضروب**، وإنما يكون ذلك في **نهايات الأجزاء** لا في صدورها".

....

وقد استشهد القرطاجني **للسريع** (ص236) بقول حسان بن ثابت، رضي الله عنه:

ما هاجَ حسانَ ربوعُ المغاني=ومَظْعَنُ الحيِّ ومَبنَى الخيامِ!

كذا رواه، وكذا ضبطه المحقّق، مُطلَقَ القافية، دونَ أن ينتبه إلى أنّ ضربَه في هذا الرواية هو (**فاعلاتن**) لا (**فاعلانْ**) كما أراده القرطاجنّي.

والبيت مطلع قصيدة مشهورة، **مقيّدةِ الرويّ**، أشار إليها المحقق في الحاشية، وهو بلفظ:

ما هاجَ حسانَ رسومُ المقامْ=ومَظْعَنُ الحيِّ ومَبنَى الخيامْ

وهي الرواية الصحيحة التي **توافقُ تجزئة القرطاجني**، كما يتّضح مما جاء قبله، وما جاء بعده. وكانَ أولَى بالمحقق أن يأخذ بالرواية الصحيحة، وأن يتنكب **التحريف** في ضبطها، والذي ربّما كان من تحريف الناسخ.

......

قوله عن (**المضارع**)[2]:

"فأمّا الوزن الذي سَمّوه (**المضارع**)، فما أرى أن شيئًا من الاختلاقِ على العرب أحقُّ بالتكذيب والردّ منه، لأنه طباعَ العرب كانت أفضلَ من أن يكون هذا الوزنُ من نِتاجها". "**وما أراهُ أنتَجَهُ إلاّ** (**شُعبةُ بن برْسام**)، **خطرَت على فكْرِ مَنْ وضَعَه قياساً**".

والجملةُ الأخيرةُ كلامٌ لا معنى له، **لم يَفهمْهُ المحققُ**، فاضطرّ إلى تقدير نَقصٍ فيه، بقوله: (خطرَتْ **صُورتُه** –أي صورة الوزن– على فكْر من وضَعَه)!

---

(1) ص400.

(2) ص104، 243.

واحتارَ المحقّقُ في معرفة شخصيّة: **شُعبةِ بن برْسام،** فقال في مقدمته: "هذه الشخصية لم نَتوصّل لمعرفتها، وقد راجَعْنا كثيراً من المصادر، فلم نظفر بشيءٍ عنها، لا في البيان للجاحظ، ولا عند ابن قتيبة، أو ابن عبد ربه، ولا في شرح الحماسة للمرزوقي"**!** وتابعه على هذه الحيرة كل من قرأ المنهاج، أو كتب عنه[1].

قلتُ:

هذه شخصيةٌ وهميّةٌ، لا وجودَ لها أصلاً، **فليسَ ثَمّةَ شُعبة ولا بِرسام،** خَلَقَها التصحيفُ اليسير والخطير الذي وقَعَ فيه المحقّقُ، لعدم فهمه المرادَ من الجملة.

والصّواب:

"وما أراهُ أنتَجَهُ إلاّ **شُعبةٌ [مِن] بِرْسام**". أو (**شُعْبَةُ بِرسامٍ**) "خطرَت على فكرِ مَنْ وضَعَه"،

و(**البرسامُ**): داءٌ معروف، يُصيبُ الصدرَ، فيكثُرُ منه **الهذَيان.** والشُّعبةُ: الطائفة من الشيء. فأرادَ أنّ ما أنتجَ هذا الوزن إنما هو (**بِضْعةٌ منْ هَذَيان**)، خطرَتْ على فكْرِ واضعه.

فمن ذلك ما جاء منسوباً لدعبل الخزاعي يهجو امرأته[2]:

هيَ الضَّرَبانُ في المَفاصِلِ خالياً = و(شُعبَةُ بِرسامٍ) ضَمَمْتُ إلى النّحْرِ

ومثله قول المتنبي متحدثاً عن الشعر[3]:

إنَّ بَعضاً مِنَ القَريضِ هُذاءٌ = لَيسَ شَيئاً، وَبَعضَهُ أَحكامُ

مِنهُ ما يَجْلبُ البَراعَةُ وَالفَضْـ=ـلُ وَمِنهُ ما يَجْلبُ البِرْسامُ

أي: إنّ بعضَ الشعر إنما تجلبُهُ البراعةُ، ومنه ما **يجلبُهُ الهذَيان.**

(وقد هداني البحث في الشابكة إلى تغريدة قديمة للفاضل: **أبي مالك العوَضي،** تُوافِقُ ما وصلنا إليه، يقول فيها: "(**شُعبةٌ مِن بِرسام**) معناها (طائفة من جنون)... فتصَحَّفَتْ على المحقق إلى (**شعبة بن برسام**) وظنّه رجلاً ، ومن ثَمَ وَضَعهُ في فهرس الأعلام...**!"** (4)**.**

.....

(1) انظر الجانب العروضي ص25.

(2) ديوانه ص146، وشرح الحماسة للمرزوقي، قطعة 873، 1876/2، ثمار القلوب للثعالبي ص523.

(3) ديوانه: العَرف الطيب ص167.

(4) انظر ص426.

قوله (ص233) عن الأوزان المتركّبة من تفاعيل **خماسية وسباعية**، إنها تُبنَى على أربعة أجزاء، فقال: "ومنها **البسيط**، وشطره مربّع متداخل! على نحْوِ وضْعِ الطويل، **إلاّ أنّ الخامسَ فيه يَسبِق السابع**"[1]!

قلت: ولا معنى لقوله: "**إلاّ أنّ الخامسَ فيه يَسبِق السابع**"، مما يدلّ على تحريف مُركَّب فيها، والصواب: (**إلاّ أنّ الخُماسيَّ فيه يَسبِق السباعي**). وهذا **وصفٌ للطويل** لا البسيط، حيث تسبقُ فيه (**فعولن**) الخماسيةُ (**مفاعيلن**) السباعيةَ، خلافاً للبسيط الذي **يَسبِقُ فيه السّباعيُّ الخماسِيَّ**، كما هو معروف.

ثمّ قال: "إلاّ أنهم التزموا الخَبْنَ ... **في جُزأي العروض والضرب**".

وكان أولى به أن يقول: (إنّهم **التزموا الخَبْنَ في العروضِ، والخَبْنَ أو القطْعَ في الضرب**).

.....

وفي قول جرير (ص228): (**أقبَلْنَ من فَهلانَ أو جَنْبَيْ خِيَمْ**).

كذا أثبته المحقق، ولم يُعلّق على كلمة (**فَهلان**)، وما الذي تعنيه!

والصواب: (**ثَهْلانْ**) بالثاء المثلثة؛ جبلٌ لباهلة، غلبت عليه نُمَير، كما في الأغاني[2].

....

قوله (ص235):

" فكيفَ يوضَع المتضادّان وضْعَ المتماثلين، في ترتيبٍ يُقصَدُ به تَناسُبُ المسموع [**والتنظير**] بين الأجزاء المتماثلة"!

ولا معنى لكلمة (**التنظير**) هنا.

ولعل صوابها: (**والتناظرَ** بين الأجزاء).

....

وفي قول بعض الأندلسيين (ص239):

وحَيٍّ عنّي إنْ (فُزْتَ) حَيّاً=أمضَى مواضيهمُ الحفونُ

كذا أثبته المحقق، وهو من فرائد المنهاج كما أشار المحقق في حاشيته!

وما أرى هذه الكلمة إلا تصحيف: (**جُزْتَ**) بالجيم؛ بمعنى: (اجتزْتَ) ومررتَ على ذلك الحي، إذ ليس من معاني (**فزْتَ**) ما يصلح أن يكون في هذا البيت.

....

---

(1) وكرر المحقق هذا التحريف في معجم المصطلحات ص396.

(2) 12/8، وفي أمالي المرزوقي ص454: (**نجران**). وفيهما معاً: (أقبلت...).

قوله (ص245): "وكلّما ورَدَتْ أنواعُ الشيء ضروبُه مترتبةً على نظامٍ مُتشاكلٍ وتأليفٍ مُتَناسبٍ كان ذلك أدْعَى لتعجيبِ النفْسِ وإيلاعِها (**بالاستماع**) **من الشيء**، ووقع منها الموقع الذي ترتاح له".

وأرَى أنّ الصوابَ أن يقول: (**بالاستمتاعِ** من الشيء). موافِقةً لكلمتَي: (تعجيب النفس وإيلاعِها).

إذ لا معنى لقوله: (**للاستماع** منَ الشيء)، مع قوله: (**تعجيب** النفس **وإيلاعِها**).

....

قوله (ص253):

"ولا يخلو التركيبُ من أن يكونَ من رِجْلَين: (سبب ووتد)، فيكون الجزءُ المركَّبُ منهما (**خماسيا**) إنْ لم يكن هناك (سببٌ مُتَوالٍ أو وتدٌ متَضاعف)، فإنّ الجزءَ يكونُ مع كليهما على **ستة أحرف**، وكذلك [**ينفسان!**] جميعَ الأجزاء إذا وقَعا في نهاياتها".

هكذا أثبتَ المحقّقُ كلمة (**ينفسان**)، وتركها دون ضبطٍ أو تفسير أو تعليق!

وليسَ لهذه الكلمة هنا أي معنىً على الإطلاق، وليسَ واضحاً ما إذا كانت من **تحريف المحقق أم الراقن**.

ونفهم من الجملة عموماً؛ إجازةُ القرطاجني زيادةَ السبب المتوالي، أو الوتد المتضاعف، على جميع التفاعيل، مما يُحدِثُ فيها تغييراً، ليصير الخماسِيُّ سُداسيّاً، والسباعيُّ ثُمانيّاً، وهكذا، على الرغم من افتقاد كلامه للأمثلة والشواهد.

ولم أستطعْ توجيهَ الكلمة المحرّفة بعدُ.

....

*وقد صحَّفَ المحقّق في شاهد **الدوبيت**، ولم يُوثقه، وذلك قوله (ص242):

هذا ولهي، وقد كتمت الوَلَها=صَوناً لحديث مَنْ هَوى النفسِ لَها

يا آخرَ <مَحَبّتي> ويا أوّلَها=أيامُ عَنائي فيك ما أطولها

فانكسر الشطر الثالث منه.

والصواب فيه: (**يا آخرَ <مِحْنَتي> ويا أوّلَها**)

كما في المدهش لابن الجوزي (ص408)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (228/4)، منسوباً لابن الخلّ؛ أحمد بن المبارك (-532هـ).

.....

قولُ أبي دهبل (ص240):

صاحِ [حيّ الإلَهُ] أهلاً وداراً

صوابُه: (**حَيّا الإلهُ**)، كما جاء في ديوانه ص68، وفي الكامل للمبرد 387/1.

.....

قوله (ص245): "وكلما وردتْ أنواعُ الشيء وضروبه مترتّبةً على نظامٍ مُتشاكلٍ، وتأليفٍ متناسبٍ؛ كان ذلك أدعَى لتعجيب النفس وإيلاعِها **بالاستماع** من الشيء، ووقَعَ منها الموقع الذي ترتاح له".

ولا معنى هنا لقوله: (**بالاستماع من الشيء**)، والأصوب عندنا أن تكون: (**بالاستمتاع من الشيء**)، فذلك هو المعنى المتلائم مع ما قبلها وما بعدها، والله أعلم.

.....

قوله في سناد التأسيس (ص272): "وقد وقَعَ ما فيهِ الألِفُ معَ ما ليسَ فيه".

قال المحقق في حاشيته: "ويُسمّى هذا سناداً، ومنه قولُ العجّاج:

يا دارَ سَلمَى يا اْسلَمي ثمّ اسْلمي

ثمّ قولُه:

بِسِمسمٍ وعن يَمينِ سمسِمِ"

قلتُ: ليسَ فيما استشهد به المحقّقُ هنا سناد، ولكنْ وقَعَ السنادُ في قولِه[1]:

فَخِندِفٌ هامَةُ هذا العالَمِ

حيثُ جاءَ الشطرُ مُؤَسّساً، مُخالِفاً بقيّةَ أبياتِ القصيدة، كما هو معروف.

....

قوله في تعريف القافية (ص275): هي"ما بينَ أقرَبِ متحرّكٍ -يَليهِ ساكنٌ- إلى [**منقطع القافية**]، وبينَ مُنْتَهَى مَسموعات البيت"!

والصواب: (**مقطَع القافية**)، أي (**الرويّ**) بمصطلَح القرطاجنّي. فقد قال قبل ذلك[2]: "فقوافي الشعر يجبُ فيها .... إجراءُ **المَقطَعِ، وهو حرفُ الرويّ**، على الحركة والسكون". وقال[3]: "ويُستحسَنُ أيضاً، فيما كانَ من كافاتِ الضمائر وتاءات التأنيث **مقطَعَ الشعر**، أنْ يُلتَزَمَ قبلَها حرفٌ بعينِه".

وقد أشار إليها: (**بمقاطع القوافي**) [4].

....

---

(1) القوافي للأخفش، ص60.

(2) ص271.

(3) ص274.

(4) ص275.

وقد تاهَ المحقّقُ في نسبة شواهد (**المخلّع**) إلى بحرها[1]، فنسبَ إلى: (**مخلّع البسيط**) قولَ ابن الجهم:

بِسُرَّ منْ رَا إمامُ عدْلٍ=تغرفُ من جودِهِ البِحارُ

ونسَبَ إلى: (**اللاحق**) قولَ بعض الأندلسيين:

وحيِّ عنّي إنْ فُزْتَ حيّاً=أمضَى مَواضيهمُ الجفونُ

وقول ابن مجبر:

إنْ سَلَّ سيفاً بناظريهِ=لم تَرَ فينا إلاّ قتيلا

وهما عند القرطاجنّي وزنٌ واحدٌ، سَمّاهُ **باللاحق**

والأغربُ أن ينسبَ إلى (**مخلّع البسيط**) أيضاً، ما جاءَ من هذه الضروب على: (**مفعولن**) كقولِ ابن الأبرص:

أقفرَ من أهلِهِ ملحوبُ

وهو عند القرطاجنّي أحد ضروب (**المجتث**) كما رأينا!

.....

قول المحقق (ص233)، معلّقاً على قول امرئ القيس: (**وهل يَعِمَنْ إلاّ سعيدٌ مُخلَّدُ**) بأنه: من قافية **المتواتر!**

والصواب: (قافية **المتدارِك**).

وعلّق المحقق على قول ابن مجبر (ص239):

إن سلَّ سيفاً بناظريهِ=لمْ تَرَ فينا إلاّ قتيلا

بأنه: "قافية **المترادِف**"! **والصواب**: قافية (**المتواتِر**).

.....

وفي تعريفه **المجتث** (ص398) قال **المحقق**:

"يتركّب من ستة أجزاء مختلفة سباعية، **وشطرُه**: (**مستفعلن فاعلاتن**)، بتغيير يلحق الجزءَ الأخير".

وصحيح شطره عند القرطاجني هو: (**مستفعلن فاعلاتن فاعلانْ**). وقد بيّنا أنه مبنيٌّ من **سباعيات متغايرة وجزء سداسي**، كما هو واضح.

....

وفي تعريف **المجزوء** (ص398) قال:

هو "البيت الذي **يلحق ضربه وعروضه نقْصُ حرف**"!

---

(1) ص239.

وهو تعريف مُخِلٌّ بمعنى الجَزْءِ المعروف، أي: (ما سقط من كلٍّ من **شطريه** جُزْءٌ أو تفعيلة).

....

وفي تعريف **الخبب** (ص401) قال:

"يتركب من أجزاء **تُساعيّة**، وأصلُ شطره: (**متفاعلاتن متفاعلاتن**)"!

والصحيح أنها: (**متفاعلتن متفاعلتن**) **الثمانية** كما بيّنا.

....

وفي تعريف **الخبن** (ص401) قال:

"حذف الثاني الساكن في **فاعلن**، في **جزأيْ العروض والضرب**، مع تصريعٍ وغير تصريع"!

والخبنُ كما هو معروف لا يقتصرُ على (**فاعلن**)، بل يشمل معها **مستفعلن وفاعلاتن ومفعولاتُ**. كما أنه لا يقتصرُ على العروض والضرب، ولكنه يقع على التفعيلة أينما وردتْ من حشوٍ أو عروضٍ أو ضرب.

....

وفي تعريف **الخرم** (ص401) قال:

هو"**حذف ثواني الأسباب الثقيلة**، وأوائل الأوتاد المجموعة"!

ولستُ أدري من أين جاء المحقق بالنصف الأول من التعريف؟ **فالخرم** كما هو معروف إنما يقع على ما أوله وتد مجموع، مثل: (**فعولن**) من المتقارب والطويل، و(**مفاعيلن**) من الهزج.

....

وعن **الدبيتي** قال (ص402):

"يتألف من ثلاثة أجزاء: **تُساعيّ** وسُباعيين". متابِعاً بذلك القرطاجنّي في وهمه.

وقد بيّنا أن (**مستفعلتن**) هي تفعيلة **ثُمانية** لا تُساعية.

وأضاف المحقق: "وقد يكون **التغييرُ بزيادةٍ**، فيصير **مفعولاتن**"!

وليسَ ثمّة زيادة في زحاف **مستفعلتن إلى مفعولاتن**، ولكنه **إسكان المتحرك الثاني من الفاصلة**. وقد سمّاه القرطاجنّي (**تشعيثاً**) كما بيَّنا.

....

وعن **الرجز** قال (ص403):

"يتألّف من **ستة أجزاء** ... **سُباعية**، ويقبلُ الصّيرورةَ إلى **خمسة وأربعة** أجزاء، بسبب التغيير بالتنقيص"!

وهو **وهمٌ** من المحقق. فالرجز إما أن يكون (**سداسِياً** تامّاً)، أو (**رُباعِياً** مجزوءاً)، أو (**ثلاثياً** مشطوراً)، أو (**ثنائياً** منهوكاً)، كما هو معروف. أما **خُماسياً** فلم يذكره أحدٌ، وإن كنّا نُجيزُه.

....

وفي تعريف **الأرجل** قال (ص403):

"المقاطع التي **يأتلِفُ** منها السببُ أو الوتد"**!**

وهو تعريفٌ موهِمٌ. فالأرجل **هي الأسباب والأوتاد ذاتها**، التي تأتلف منها **التفاعيل**، كما رأينا.

....

وفي تعريف **المنسرح** (ص405) قال:

"وضعَتْ العربُ شطرَهُ على ثلاثة أجزاءٍ متغايرة ومتفاوتة **تَصاعُداً**: تُساعي فسباعي فخماسي"**!**

وواضح أنه **نسقٌ تنازُلي** من الأكبر إلى الأصغر، وهو ما دعاه القرطاجني (**بنسَقِ انحدار**).

وكانَ القرطاجنّي قد أشار إلى (**نسقِ ارتِقاء**)، لكنه لم يُمثّل له بأي وزن، كما بيّنا.

....

وفي تعريف **الطيّ** (ص410)، اكتفى المحقق بقوله: (**حذْف**)**!**

ومعلومٌ أن **الطيّ** هو حذف الرابع الساكن من التفعيلة، كالفاء من (**مستفعلن**)، والواو من (**مفعولاتُ**).

....

وفي تعريف **القافية المقيَّدة** (ص415) قال:

"القافيةُ يُستَعمَلُ الرويُّ فيها ساكِناً، **أو مُحرَّكاً من غير مَدّ**"**!**

ولا أدري ما معنى النصف الثاني من التعريف، ولا من أينَ جاءَ المحقّق به. **وكيف يكونُ الرويُّ محرّكاً من غير مدّ**.

....

وأخيراً، قوله في تعريف **الوتد** (ص418):

"يتألّف من **ثلاثة أحرف**"، وذكرَ منها: (**الوتد المتضاعف**)**!**

ومعلومٌ أن الوتد المتضاعف يتألّف من **أربعة أحرف** لا ثلاثة.

....

وأخيراً...

يحقّ للقرطاجني أن يبحثَ له عن موطئِ قدمٍ في حقل الدراسات العروضية **الرائدة**، **وقد فعَل**، فنظريته رائدة، لتفرّدها بين الدراسات العروضية، وإنْ **لم تكن بديلاً جذرياً** لنظرية الخليل، ولكنها حاولت أن تقدّمَ بديلاً جادّاً

وجديداً لتجزئة الخليل للأوزان الشعرية وتفعيلاتها. وهيَ وإن لم تستطِعْ أن تثبتَ أمام عظَمة النظرية الخليلية وشموخِها، فيكفيها أنها قدّمت فَهْماً جيداً لبعض أسرار الأوزان ودقائقها.

كذلك يحقّ للقرطاجني أن يعترضَ على ما يراه في العروضِ العربي من قصور، بل ويحقّ له أن يُحاولَ نَقْضَ أسُس النظرية الخليلية برمّتها، وأن يأتي بالبديل المعجِب... ولكن ليس من حقّه على الإطلاق أنْ يحملَهُ اعتدادُه بعلمه أنْ يَصِمَ العروضيين قبله **بالجهْل، وفقْرِ المعرفة، وفساد الرأي، والإسفاف، والهذيان**... خاصة أنه كانَ يدور في فلكهم، ويستظلُّ بظلِّهم، ويَرِدُ مناهلهم، ويصدُرُ عن نظريتهم، ويرتعي في حقولهم، ويجتني ما زرعوه، ويهضم ما حصدوه. حيثُ اقتصَر اختلافُ القرطاجنّي معَ نظرية الخليل على الجانب الشّكليّ منها، أعني الكيفيةَ التي تتركّبُ بها تفاعيل الأوزان، حيثُ انفكّت في الأولى عن الدوائر، ونظَرتْ الثانية إلى مبدأ **التناسُب** بين التفاعيل. ولم تستطع أن تتجاوزها إلى أبعد من ذلك.

وقد نبهني أحد الفضلاء، إبانَ إعدادي هذا البحث، إلى كتابِ: (**الجانب العروضي عند حازم القرطاجني**)، للدكتور أحمد فوزي الهَيب، فوجدناه يتقاطع مع بعض ما أوردناه في بحثنا، خاصة فيما عقَده من مقارنة بين عروض الخليل، وعروض القرطاجني، وهو ما لم نُولِهِ كبيرَ أهمية، إلاّ فيما احتجنا إليه لتقريب المفاهيم وتلخيص النظرية، وإنّ المتأملَ للبحثين سيجد فروقاً جوهرية، لم يتطرق إليها الهيب في كتابه، تندرج في نقد عمق النظرية القرطاجنية، وتحليلها، ومحاولة الولوج إلى دقائقها، والاستدراك على ما فات المحققَ من أمور التحقيق، والإشارة إلى أوهامه فيه.

هذا والله تعالى أعلم

الرياض 27 رمضان 1439هـ

الموافق 12 حزيران 2018م